الأمم المتحدة S/PV.5915

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩١٥**

الأربعاء، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد خليل زاد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد غرولز
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ مينه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويرز

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية تقدمها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-38932 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية تقدمها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية من السفراء الأربعة الذين ترأسوا بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: سعادة السيد دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، وسعادة السير جون سويرز، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، اللذان ترأسا البعثة إلى جيبوتي فيما يتعلق بالحالة في الصومال والسودان؛ وسعادة السيد جان - موريس ريبير، الممثل الدائم لفرنسا، الذي ترأس البعثة إلى تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وسعادة السيد ميشيل كافاندو، الممثل الدائم لبوركينا فاسو، الذي ترأس البعثة إلى كوت ديفوار.

وأود أن أرحب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة، الذين شاركوا في البعثة إلى أفريقيا.

وأعطي الكلمة أولاً للسفير كومالو ثم للسفير سويرز بصفتهما الرئيسين المشاركين للبعثة بشأن الصومال.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم تقريراً عن الجزء الخاص من رحلة مجلس الأمن المتعلق بمسألتي الصومال والسودان. وكما ذكرتم بالفعل، سيدي الرئيس، فقد تشرفت بترؤس ذلك الجزء من البعثة مع زميلي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة.

وأبدأ بالاستنتاجات التي توصلت إليها شخصياً بشأن رحلة الصومال، فشعب الصومال أمامه فرصة لا تتوفر بسهولة: أن يتاح له طرح قضيته أمام أعضاء مجلس الأمن، الذين يتناولون مسألة الصومال بصورة مستمرة.

لقد التقينا بالأطراف الصومالية في جيبوتي حيث كان يجتمع وفد الحكومة الاتحادية الانتقالية مع مجموعات المعارضة، بما في ذلك مجموعة تدعى التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، في محاولة للاتفاق على مخرج من المشكلة التي يواجهها البلد منذ ١٨ عاماً.

بدأنا اجتماعنا في جيبوتي حيث تشرفنا بحضور رئيس وزراء جيبوتي، الذي جاء للترحيب بمجلس الأمن، نيابة عن حكومة وشعب جيبوتي، في بلاده لعقد تلك الاجتماعات. وبالنسبة لاجتماعاتنا بشأن الصومال، فقد بدأنا بالاجتماع مع رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، الذي أكد لنا استعداده لإيجاد سبيل للتغلب على المصاعب التي يواجهها بلده. وأوضح رئيس الصومال بشكل كبير أن حكومته مستعدة للدخول في حوار مع كل الأطراف في الصومال والتوصل إلى اتفاق معها.

بعد ذلك، اجتمعنا مع وفد الاتحاد الأفريقي، الذي يمثل كذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، برئاسة السفير لامرارا، مفوض السلام والأمن. وقد أبلغَنا أولئك أيضاً بأنهم ملتزمون بمساعدة شعب الصومال على الخروج من الحالة التي يعاني منها.

لقد بات واضحاً تماماً، بعد الاجتماع أيضاً مع ممثلي أحزاب المعارضة وغيرهم، أن المسألة الرئيسية في الصومال تتمثل في إحلال الأمن في البلد وبدء عملية سياسية من شأنها أن تحرك الموقف إلى الأمام. لكنهم قالوا إن لب مشكلة

الصومال يكمن في وجود القوات الإثيوبية. وبطبيعة الحال، فإن ما شدد عليه رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، الذي كان قد دعا القوات الإثيوبية، هو أنها تقوم بدور هام في حفظ الأمن في الصومال.

ومع ذلك، فإن كلاً من الحكومة وأحزاب المعارضة على حد سواء تتصور خروج تلك القوات في وقت ما بعد تحسن الأوضاع الأمنية في الصومال. ودارت المناقشة حول ما إذا كان لتلك القوات أن تغادر قبل استتباب الحالة الأمنية، أو بعد التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف واستعادة الأمن. وتصر الحكومة على ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف أولاً حتى لا يكون هناك فراغ. بينما يصر ممثلو الحزب المعارض والمجتمع المدني الذين التقينا بهم على العكس.

ولكن الأنباء السارة، في نهاية المطاف، هي ما علمناه بعد مغادرتنا عن توصل الطرفين إلى اتفاق. لقد أدركوا أن عليهم أولاً تهيئة مناخ من الأمن في الصومال بما يسمح بمغادرة جميع القوات الأجنبية للبلاد. وقد أعجبنا بالتزام كل من تكلمنا معهم، سواء التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، أو المجتمع المدني، أو حتى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وتمسكهم بالأمل في أن الصومال في مرحلة تختلف عن أي مرحلة سابقة، وذلك لأن ثمة استعداد بين غالبية الأطراف على إيجاد مخرج سياسي من الحالة التي وجدت نفسها فيها.

وقد التقينا بالفريق القطري الذي وافانا بتصوراته عن المسائل الملحة الأخرى في الصومال. وعلى سبيل المثال، أبلغنا الفريق القطري بأن الشلن الصومالي انهار وأن هذا الأمر أحدث تأثيرا سلبيا للغاية على الاقتصاد. وإضافة إلى ذلك، فإن تأثير ثلاثة أعوام من الجفاف والأزمة العالمية للغذاء لم يساعد شعب الصومال، ولكنه أدى إلى زيادة إجهاد الحالة الإنسانية، وبطبيعة الحال، شكل انعدام الأمن، حتى للعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال، أيضا مسألة ملحة تواجه السكان.

ومع ذلك، أدرك السكان، بصفة عامة، أن المخرج بالنسبة للصومال يتمثل، أولا، في إنشاء عملية سياسية يشارك فيها أكبر عدد ممكن من الجماعات والأحزاب بحيث يمكن تحسين الحالة الأمنية. وأدركوا فعلا أنه حالما تحسنت حالتهم الأمنية، ستتحسن حالتهم وظروفهم المعيشية أيضا.

وغادرنا جيبوتي مع شعور كبير بالتشجيع بأن وفود الحكومة والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة التي كانت موجودة هناك ستجد سبيلا للخروج من هذا المأزق. وفي الواقع، بعد أن غادرنا جيبوتي وردت تقارير تفيد بأنها توصلت إلى اتفاق. وبطبيعة الحال، لم يكن هذا اتفاقا بين جميع الأحزاب والجماعات في الصومال، ولذلك فإن الأحزاب والجماعات التي كانت خارج الاتفاق انتقدته. ولكن هناك أمرا واحدا لا يمكن إنكاره ألا وهو: يبدو أن هناك، للمرة الأولى، كتلة حيوية من الأحزاب والجماعات الصومالية التي تريد أن ينشأ السلام من هذه الحالة.

ولذلك، فإننا نقوم بمراقبة الحالة في الصومال ونتطلع إلى أن نتلقى تقريرا إضافيا وما يستجد من معلومات من السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام، الذي كان مضيفنا لهذه الاجتماعات، وإلى أن نرى ما إذا كانت هذه الحالة ستستمر.

إن مجلس الأمن أكد مجددا على النية الواردة في القرار والمتمثلة، تحديدا، في أنه إذا حصل تحسن في الحالة الأمنية في الصومال وإذا توصلت الأطراف إلى اتفاق سياسي، وحالما وجد مؤشر على تحسن الحالة على أرض الواقع، فإن مجلس الأمن حينئذ سينظر في إيفاد بعثة يمكن أن تتولى مهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأعتقد أن هذا هدف مشجع جدا وأن الشعب الصومالي يتمسك به وأرى أن الاجتماعات التي عقدتها الأطراف الصومالية تظهر فعلا أن شعب الصومال ملتزم بذلك الهدف.

وأخيرا، ما كان يمكن عقد أي اجتماع من هذه الاجتماعات بدون الأشخاص المجهولين الذين ساعدونا في كل ما نقوم به من عمل وهم: الأمانة العامة، وموظفو الأمن، والأفرقة القطرية، وغير ذلك من الأشخاص الموجودين في الميدان، الذين ييسّرون دائما القيام بهذه الزيارات. وأود أن اختتم بياني بالإشادة بهم وبالقول إنه ما كان بوسعنا أن ننجز أعمالنا بالصورة الجيدة التي نحاول أن ننجز بها بدون مساعدتهم.

إنني متأكد من أن الممثل الدائم لفرنسا، حينما يتكلم، سيذكر أيضا الأشخاص الآخرين الذين شاركوا بصورة غير متوقعة في زيارتنا. فحكومة رواندا، على سبيل المثال، كانت مفيدة لنا حينما واجهتنا بعض المشاكل اللوجستية. وأذكر هذا من أجل أن اشكر جميع الرجال والنساء الذين يخدمون الأمم المتحدة في جميع أنحاء القارة الأفريقية وفي أصعب الحالات وجميع الذين ساعدونا وجميع الحكومات التي هبت لمساعدتنا أيضا. وأود أن أقول لهم إننا نقدر جهودهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسفير السير جون سويرز، ممثل المملكة المتحدة.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أنني الشخص الأخير الذي يهنئكم بتوليكم رئاسة المجلس، سيدي. وقد كانت رئاستكم رئاسة فعالة للغاية حتى الآن، ونتطلع إلى تحقيق المزيد من الإنجازات الهامة في الأسبوعين المقبلين.

وقبل الإدلاء بالمزيد من الملاحظات بشأن الصومال، أود أن أعلق على مدى أهمية هذه البعثة التي أوفدت حديثا بالنسبة لأعمال مجلس الأمن. وإننا، في المجلس، نكرس نصف وقتنا لأفريقيا وما زلنا نحرز بعض أكثر أوجه التقدم إثارة للإعجاب هناك، ولكننا نعاني أيضا من الانتكاسات المستمرة والخطيرة في كثير من الأحيان على عملنا.

إن لدينا تقريبا ٦٠ ٠٠٠ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ينتشرون في أفريقيا. وحاول المجلس أن يرسم مسارا بشأن مختلف الصراعات الدائرة هناك. كما بذلنا جهودا لبناء السلام، وللمضي قدما بالتعمير بعد انتهاء الصراعات ولمعالجة الحالة الإنسانية. وأعتقد أن أكثر من نصف قراراتنا وبياناتنا الرئاسية حتى الآن هذا العام كرست لأفريقيا. ولذلك فإن الأمر الصائب تماما هو أن يثير المجلس مسألة نشر البعثات في أفريقيا بحيث نتمكن من أن نرى، بصورة مباشرة، الحالات التي نتعامل معها.

وقدم صديقي العزيز وزميلي السفير كومالو تقريرا شاملا عن مناقشتنا بشأن الصومال. وأود أن أضيف بعض التعليقات فقط إلى ما قاله. فحينما وصلنا إلى الصومال، كانت الجولة الثانية للمحادثات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال قد بدأت من فورها، تحت الإشراف الممتاز للسيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام. وعلى غرار السفير كومالو، أعتقد أننا جميعا نشعر بالتشجيع من الاتفاق الذي وقّع عليه الطرفان بالأحرف الأولى في ٩ حزيران/يونيه، وألزمهما بوقف أعمال القتال وبتعزيز بيئة سلمية في الصومال. ونهنئ الطرفين على ما نأمل أن يشكل خطوة هامة نحو إعادة إرساء الاستقرار والنظام والقانون في بلدهما.

ومن العسير تجاهل القائمة الطويلة لاتفاقات السلام التي تعثرت في الصومال ولكن علينا، نحن أعضاء المجلس، أن

نبذل قصارى جهدنا لمنع هذا الاتفاق من الانضمام إلى تلك القائمة.

وشعرت البعثة بالتشجيع أيضا لسماعها للالتزام الشخصي الذي قطعه الرئيس أحمد والشيخ شريف كلاهما بتحقيق السلام والتعمير والديمقراطية في الصومال والتزامهما بالتمسك بحقوق الإنسان والقانون الإنساني وبتيسير تقديم الإغاثة الإنسانية إلى الملايين من السكان الصوماليين الذي يحتاجون إليها. وتلك الالتزامات بالغة الأهمية نظرا لتزايد حدوث التشريد الداخلي في الصومال، واستمرار الصراع، والاضطراب الاجتماعي، وأزمة الغذاء. وأبرز أعضاء المجلس على وجه الخصوص ضرورة منع وقوع جميع أعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس.

وأعتقد أن المجلس بحاجة الآن إلى التركيز على ثلاث مسائل رئيسية ألا وهي: أولا، الكيفية المثلى التي يمكننا أن نواصل بها دعم السيد ولد عبد الله في جهوده لتقديم المساعدة العملية ولإحراز المزيد من التقدم السياسي؛ وثانيا، الكيفية المثلى التي يمكن أن نقدم بها الدعم للاتفاق الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال؛ وثالثا، وربما الأمر الأكثر صعوبة، الكيفية التي يمكن بها للمجلس تعزيز الوجود الأمني الدولي على أرض الواقع في الصومال شريطة مواصلة إحراز تقدم في العملية السياسية وتحسين الحالة الأمنية على أرض الواقع.

وأسوة بزميلي السفير كومالو، أود أن أشيد بجميع الذين يعملون للأمم المتحدة في الميدان وأن أشيد بحكومة جيبوتي على استضافة هذه المحادثات المحورية فضلا عن زيارتنا نحن.

وبعد اجتماعاتنا في جيبوتي، سافر أعضاء المجلس إلى الصومال. وأود أن أقدم تقريرا أوليا عن ذلك؛ وأعتقد أن السفير كومالو يود أن يضيف بعض التعليقات بعد أن أتكلم. فقد كنا رئيسين مشاركين للوفد في كلا البلدين، وكانت شراكة مثمرة للغاية. واستمتعت بها كثيرا واستفدت من حكمة السفير كومالو وتجربته.

وفي السودان، ذهبنا أولا إلى جوبا لنتكلم مع النائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير، ومن هناك ذهبنا إلى الخرطوم للاجتماع مع الرئيس البشير وممثلين من كلا الحزبين الرئيسيين في الائتلاف وهما، الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني. وأخيرا، ذهبنا إلى دارفور ذاتها. وركزت المناقشات على المسألتين البالغتي الأهمية والمتعلقتين بمشاركة الأمم المتحدة، أي اتفاق السلام الشامل – بين الشمال والجنوب – ودارفور.

وما زال اتفاق السلام الشامل أساس إحلال السلام في السودان. ووصل وفد المجلس إلى جوبا بعد وقت قصير من تدمير مدينة أبيي، مما أدى إلى فرار سكان المدينة بأسرهم. وقد طمأن نائب الرئيس سلفا كير والرئيس البشير كلاهما المجلس بأنهما ما زالا ملتزمين بالسلام. وبدا لنا أن أيا منهما لا يرغب في العودة إلى الحرب، بالرغم من أن الحرب لا تنجم دائما عن التخطيط والقصد.

إن اتفاق السلام الشامل اتفاق هش، وعاد وفد المجلس وهو مقتنع بأنه يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم الطرفين في تنفيذ الاتفاق. ورحب أعضاء المجلس بتأكيد جميع الأطراف على أن بعثة الأمم المتحدة في السودان ستمنح إمكانية الوصول بدون عائق إلى أبيي وأن القوات السودانية ستنسحب من المدينة.

وبينما كنا نغادر، كانت المناقشات مستمرة بين الطرفين بشأن تشكيل وحدة متكاملة مشتركة وجديدة لتولي المسؤولية عن توفير الأمن، وبعد وقت قصير من مغادرتنا علمنا بأن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير

السودان سيحيلان المسألة إلى تحكيم دولي مستقل. ويشكل ذلك تطورا هاما.

لقد خرجنا معتقدين بأنه يجب على بعثة الأمم المتحدة في السودان أن تفعل المزيد لدعم اتفاق السلام الشامل، وأن تجهز على وجه الخصوص دعما عمليا للانتخابات في عام ٢٠٠٩ والاستفتاءات في عام ٢٠١١، ولتحسين الترتيبات الأمنية بين الطرفين. وبشكل مباشر تماما، تبين في أبيي أنه باستطاعة هذه البعثة أن تفعل المزيد وأنه ينبغي لها أن تفسر ولايتها بشكل أقوى مما كانت تفعل حتى الآن إذا أريد لها أن تسهم في تحقيق الاستقرار وحماية المدنيين.

وبالنسبة لدارفور، ركزت مناقشات المجلس على المسارات الأربعة المطلوب فيها إحراز تقدم لحل الأزمة. أولا، بالنسبة لحفظ السلام، أكد الرئيس البشير للمجلس أن السودان سيتخذ الخطوات اللازمة لتسهيل الانتشار الكامل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بما في ذلك تحسين الترتيبات اللوجستية مثل الجمارك وإجراءات منح التأشيرات. وكانت هناك حاجة عاجلة إلى ذلك وقد تم الترحيب به. ووافق أيضا الرئيس البشير على إجراء تحسينات في البنية التحتية للطرق البرية والجوية في دارفور، بما في ذلك السماح للأمم المتحدة بالمساعدة على النهوض بقدرات المطارات وتمكين الأمم المتحدة من استخدام المطارات ٢٤ ساعة في اليوم. وتم أيضا الاتفاق على تسهيل عبور البضائع والمواد والمعدات في جميع أنحاء السودان إلى دارفور بصورة أفضل، بما في ذلك توفير الأمن لجميع عمليات العبور هذه. وهذه نقاط نأمل أن تتحرك بشأنها الأمانة العامة إلى الأمام على وجه السرعة.

وقدم المجلس إلى المستشار الرئاسي، نافع علي نافع، قائمة للمجالات التي تحتاج فيها العملية المختلطة إلى المساعدة. ورحب أعضاء المجلس بموافقة الرئيس البشير على استقبال قوات من نيبال وتايلند حالما تصل القوات المصرية والإثيوبية، وآمل أن تتمكن الأمانة العامة من أن تقدم للمجلس موعدا محددا لوصول تلك القوات عما قريب.

والمسار الثاني هو المسار السياسي، ومهما كانت وفرة موارد العملية المختلطة فلن تكون ناجحة أبدا بوصفها عملية حفظ سلام إذا لم يكن هناك أولا سلام يتم حفظه. يجب تعيين رئيس للوسطاء على وجه السرعة، على نحو ما دعا إلى ذلك الرئيس البشير بنفسه. ونأمل أن تتمكن هذه الشخصية من قيادة جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن دارفور. ولقد أحق الرئيس البشير في تسليط الضوء على إخفاق عدد من الجماعات المتمردة في المشاركة في عملية سياسية جديدة، ونحن ندعو جميع الجماعات إلى فعل ذلك.

لقد زعم الرئيس البشير دعم حكومة تشاد لجماعات معينة. وأكد المجلس للرئيس البشير على بيانه المؤرخ ١٣ أيار/مايو (S/PRST/2008/15) وإدانته لهجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان. غير أن السلام في دارفور لن يتسنى دون سلام وتفاهم بين السودان وتشاد. فمن الضروري أن ينفذ قادة كلا البلدين اتفاق داكار.

المسار الثالث هو مسار إنساني. ولقد اطلع أعضاء المجلس بشكل مباشر على الأوضاع في أحد المخيمات المخصصة للمشردين داخليا، وهو مخيم زمزم، واجتمعنا فيه مع المنظمات الإنسانية. ووصف المشردون داخليا بالتفصيل الهجمات التي يشنها متمردو الجنجويد والقوات المسلحة السودانية. كما أنهم اشتكوا من أن الأمن في المخيم ضعيف، وذلك بسبب نشاط الميليشيات. والحصول على الغذاء أيضا محدود جدا لدرجة أن برنامج الأغذية العالمي قد خفض إلى النصف حصص الإعاشة المقدمة إلى المشردين داخليا وقد

يُضطر إلى خفضها إلى النصف مرة أخرى. وقد قال الرئيس البشير إن الحكومة لا تزال ملتزمة بالبلاغ الإنساني الصادر مع الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٧، ولكن المسؤولين السودانيين، وفقا لروايات سمعناها في الميدان، لا يزالون يضعون العراقيل أمام الإغاثة الإنسانية. وقد حث المجلس الرئيس البشير على ضمان تنفيذ السودان لهذا البلاغ بالكامل، وأن تتسم آليات حل المشاكل العملية بالكفاءة والفعالية.

والمسار النهائي هو التصدي للإفلات من العقاب. وقد شدد أعضاء المجلس على توقعاتهم بأن تتعاون حكومة السودان مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، بما في ذلك من خلال اعتقال وتسليم المتهمين الاثنين. ومما يؤسف له أن الرئيس البشير أبلغ المجلس بأن السودان لن يتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وقد أعاد المجلس تأكيده منذ ذلك الحين، ومن خلال بيانه الصادر في وقت سابق من هذا الأسبوع (S/PRST/2008/21)، على أهمية إعادة السودان للنظر في مجمل نهجه تجاه المحكمة الجنائية الدولية وإرساء نمط للتعاون، وهو النهج الغائب تماما حتى الآن.

بإيجاز، أستطيع أن أقول إنه تم إحراز بعض التقدم بشأن العملية المختلطة، ولكن هناك الكثير مما يتعين القيام به. العملية السياسية في حاجة ماسة إلى بذل جهد جديد. والأوضاع الإنسانية والأمنية مستمرة في التدهور. وفي الشهر المقبل ستنتهي ولاية العملية المختلطة، وسيتعين على المجلس أن يتخذ قراراً جديداً بشأن دارفور. وسيتعين على المجلس أن يدرس هذا الأمر بعناية كبيرة. لقد عادت بعثة أعضاء المجلس ولم تشهد التقدم الذي كنا نتوقعه عندما اتخذنا القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) في تموز/يوليه الماضي.

ولا تزال الحالة في السودان تشكل أحد أصعب التحديات التي تواجه المجلس وأكثرها تعقيداً. والتقدم الذي نحرزه في اتفاق السلام الشامل وفي دارفور على السواء سيؤثر على حياة شعب السودان، فنحن نتحمل مسؤولية كبيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير كومالو كي يدلي بأي تعليقات قد تكون لديه بشأن البعثة الموفدة إلى السودان.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): سأتكلم بإيجاز شديد، لأنني أتفق تماما مع التقرير الذي عرضه للتو السفير سويرز. ومع ذلك، هناك مسألة أود أن أسلط الضوء عليها. ففي رأيي المتواضع، يجب أن يولي المجلس اهتماما أكبر بكثير للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. لقد كنت من بين الذين صُدموا بشدة من مدى نقص موارد هذه العملية، وأظن أن السبب في ذلك هو أننا كنا هناك في الميدان. وبطبيعة الحال، هذا ببساطة لأنه لا يزال يجري إنشاء هذه العملية المختلطة.

لكنني أريد أن أسجل أن نقص موارد هذه العملية المختلطة شيء يجب مراقبته. وسأعطي مثلين سريعين. عندما قمنا بزيارة الناس في المخيم في دارفور، الذين قالوا لنا إنهم لا يشعرون بالأمان هناك، وإنهم يخافون من الهجوم عليهم، كان مزعجا لنا أن ندرك أن العملية المختلطة لا تملك القوة التي تمكنها من الاستجابة الفعلية لمخاوف هؤلاء الناس. هذا أمر مثير جدا للقلق. وتحدث العاملون في المجال الإنساني عن ظروف صعبة وفي بعض الأحيان ظروف غير مأمونة تماما يتعين عليهم في ظلها أن يخدموا الناس في المخيمات والعملية المختلطة. كما أنهم تحدثوا عن ممرات للسلامة تسمح لهم بالقيام بأعمالهم. والعملية المختلطة بعيدة كل البعد عن بلوغ القوام الذي يمكنها من المساعدة على هذا النحو.

إنني أثير هذا الأمر حتى أقول، ونحن نعمل على تلك القضية في المستقبل، إنني أعتقد أن مسألة العملية المختلطة، وقوامها، والظروف التي تعمل في ظلها، تحتاج بالفعل إلى مزيد من الاهتمام من المجلس لمساعدة زملائنا في إدارة عمليات حفظ السلام وأصدقائنا الشجعان للغاية في العملية المختلطة في الميدان على القيام بعملهم على نحو أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير ريبير، الذي قاد بعثة مجلس الأمن إلى تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، ونيابة عن الوفد كله، أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمانة العامة وموظفي مجلس الأمن والأجهزة الأمنية التابعة للأمم المتحدة على مساعدتهم التي لا تقدر بثمن وعلى القدر الهائل من العمل التنظيمي الرائع الذي قاموا به أثناء رحلتنا في ظل ظروف عمل وتنقلات صعبة جدا.

وأود أيضا أن أقول كم كان جيدا الاستقبال الذي نالته البعثة ومدى حسن الدعم الذي تلقته، ومدى الشفافية التي كانت عليها حكومتا تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشكر حكومة رواندا، وذلك بسبب الظروف التي لم يكن مخططا لها والتي اقتضت منا تمديد إقامتنا في غوما، فلقد قدمت لنا مساعدة ثمينة للغاية مكنتنا من السفر إلى كوت ديفوار دون الانتقاص من قيمة زيارتنا. وأود أن أشكر السيد فيكتور دا سيلفا أنجيلو والسيد ألن دوس، الممثلين الخاصين للأمين العام، اللذين قدما لنا مساعدة هائلة.

لقد ترأست بعثة المجلس إلى شرق تشاد – إلى أبشي وقوز بيضا – وكذلك إلى أنجمينا. وكان من المهم جداً أن يذهب المجلس إلى شرق تشاد لأنه محور ولاية المجلس للوجود المتعدد الأبعاد الذي أذن به القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، وأيضا لأن البعثة تمكنت من الوقوف بشكل مباشر على الحالة والتهديدات التي ما زالت تخيم على رؤوس السكان، سواء كانوا السكان المحليين أو المشردين داخليا أو اللاجئين من دارفور. وتبين الأحداث الأخيرة التي أثرت على اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمع الإنساني على السواء مدى تقلب الحالة هناك.

وفي ٦ حزيران/يونيه، قامت بعثة مجلس الأمن، بدعم فعال من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد – وعلى نحو خاص من السيد أنجيلو والسيدة ريما صلاح، منسقة المعونة الإنسانية – بزيارة لمخيم اللاجئين في جبل ثم مخيم الأشخاص المشردين داخليا في غوروكون. وزارت البعثة المخيمات والمرافق الأساسية التي يشغّلها المجتمع الدولي وأبناء تشاد أنفسهم، وتمكنت من إجراء محادثات بحرية مع سكان المخيمات والعاملين في المجال الإنساني. وكان من المثير للانتباه أن اللاجئين – الذين يستفيدون من مشاركة المجتمع الدولي بصورة مباشرة على نحو أكبر – يتمتعون إلى حد ما بأحوال معيشية أفضل مما يتمتع به الأشخاص المشردون داخليا – الذين يعيشون بدورهم أحوالا معيشية أفضل من السكان المحليين. ومن اللافت للنظر أنه تم الإبقاء على علاقات جيدة بين تلك الفئات الثلاث من السكان، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد سكان قوز بيضا بشكل كبير للغاية، على الرغم من التنافس الحتمي على الموارد مثل المياه وحطب الوقود. وأرى أنه من الهام في هذا الصدد أن أشدد على أهمية بذل جهد في مجالي التنمية والتعمير في المناطق المتضررة، على النحو الذي دعا إليه القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧).

وقد وصف اللاجئون في مخيم جبل لأعضاء المجلس الظروف التي اضطروا في ظلها إلى الهروب من دارفور وما تعرضوا له من هجمات. وقال عدد من الأفراد إن قراهم

تعرضت للهجمات، بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي شنت مؤخرا.

وذكر اللاجئون والأشخاص المشردون داخليا أن أعمال العنف – بما في ذلك السرقة، وتجنيد الأطفال للقتال، وما إلى ذلك – تحدث على نحو منتظم في المخيمات. واشتكت المجموعات النسائية التي عقدت معها بعثة المجلس اجتماعات من ارتفاع عدد حوادث العنف الجنسي. غير أن السكان الذين التقيناهم لم يذكروا المكان الذي جاءت منه الميليشيات المسلحة التي اقترفت أعمال العنف تلك. وكانت جميعها تريد أن يتخذ مجلس الأمن إجراء لتحسين الأمن في المنطقة. وبينما تتعزز قوة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، ستمكنان من تلبية هذا الطلب الملح على الأمن بصورة أفضل. وأطلعنا محافظ قوز بيضا على تقييمه للحالة ومفاده أن مجموعات مسلحة من السودان، لا سيما الجنجويد، تشكل أكبر تهديد يواجهه هؤلاء السكان.

وأثناء اجتماع مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية الدولية، أبلغت البعثة بارتفاع عدد أعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني: فقد سجلت حالتي وفاة منذ بداية السنة، وسرقت أكثر من ٢٦ مركبة. وما انفك العاملون في المجال الإنساني يطلبون باستمرار تعزيز الأمن على الطرق، لا سيما في منطقة قوز بيضا في الطرق الرابطة بين المخيمات والقرى، دون أن يعربوا عن الرغبة في عسكرة قوافلهم.

وفي ظل هذه الظروف، شجعت بعثة مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي بدأت بنشر أفرادها، وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، التي يقوم نحو ٣ ٠٠٠ من أفرادها بتأمين المنطقة فعلا، وفقا للولاية التي أسندها إليها القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧). وألاحظ أيضا أن قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، قامت، وفقا لولايتها، بحماية السكان المدنيين، لا سيما سكان مخيم جبل والعاملين في المجال الإنساني، خلال الأحداث التي وقعت مؤخرا.

ودعت بعثة مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد إلى بذل كل ما بوسعها بغية الإسراع بنشرها والتمكن من الاضطلاع بولايتها بصورة كاملة في أقرب وقت ممكن. ومما شجعنا إكمال تدريب ٧١ من القادة التشاديين في المفرزة المتكاملة للأمن، وشروع المفرزة في تدريب أفراد قوات الدرك.

كما لاحظت البعثة الطابع الممتاز للعلاقات بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، و التعاون الجيد للغاية الذي أقيم مع السلطات التشادية.

وفي أنجمينا، لم تتمكن بعثة مجلس الأمن، لسوء الطالع، من عقد اجتماع مع الرئيس دبّي، الذي كان قد غادر البلد لزيارة ليبيا. غير أن الرئيس دبّي اقترح استقبال البعثة صباح اليوم التالي، ولكن ذلك لم يتسن لأن البعثة كانت على موعد مع الرئيس كابيلا و برنامج البعثة بكامله كان سيتعرض للتأخير. واستقبل البعثة رئيس الوزراء، السيد يوسف صالح عباس، بحضور مسؤولين من بينهم وزير الإعلام، ووزير الدولة للخارجية والمدير العام للهيئة التنسيقية الوطنية لدعم القوة الدولية، وهي الجهاز الذي أنشأته تشاد للاتصال بالمجتمع الدولي. وذكّرت بعثة مجلس الأمن بالأهمية التي يوليها المجلس لسيادة تشاد واستقلالها ووحدتها. وشجعت الحكومة على مواصلة السير على مسار الحوار السياسي، في ظل احترام الإطار الدستوري، مثلما هو محدد في اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وفي الوقت ذاته، شجعناها على تعزيز سيادة القانون وتحسين الدفاع عن

حقوق الإنسان والنهوض بها. وعلى غرار ما قامت به البعثة في الخرطوم، دعت سلطات تشاد إلى الالتزام بنهج الحوار مع جارها وحثت البلدين على النأي بنفسيهما عن الجماعات المسلحة. وفي حالة تشاد، أكدنا على ضرورة استمرارها في النأي بنفسها عن حركة العدل والمساواة.

وأخيرا، ذكّرت البعثة بأن المجلس سينظر بعناية في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في أيلول/سبتمبر عن مستقبل الترتيبات الحالية وبشأن عملية محتملة لحفظ السلام لتخلف قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي.

ورحب رئيس وزراء تشاد بجهود المجتمع الدولي وشدد على الالتزام التام لبلده بالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد و قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. وندد بدور السودان وأشار إلى أن تشاد لم تدعم الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على الخرطوم، الذي قد أدانته الحكومة التشادية. ومما شجع مجلس الأمن أن رئيس الوزراء ذكّر بعزم تشاد على مواصلة التزامها بالعملية التي حددها اتفاق داكار، بدعم من ليبيا وجمهورية الكونغو، بوصفهما وسيطين؛ وسيقوم وزراء من تشاد بزيارة برازافيل بعد ذلك بأيام قليلة.

لقد تمكن المجلس بفضل زيارة بعثة مجلس الأمن لتشاد من الاطلاع عن كثب على نتائج الصراع في دارفور بشرق تشاد، فضلا عن التهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون. ونرى أنه لابد من أن يمضي المجلس قدما في طريقه، في الوقت الذي تتعرض فيه تشاد منذ أيام لهجمات الجماعات المسلحة غير القانونية، التي تزعزع استقرار شرق البلد وتقوض مواصلة عمليات المعونة الإنسانية. وكما أعرب مجلس الأمن عن ذلك في بيان رئاسي، يجب عليه أن يعرب مجددا عن دعمه لعمليات الأمم المتحدة.

وأنتقل الآن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد ابتدأنا بجلسة عمل في كينشاسا مع السيد ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام، ونائبه، السيد روس ماونتن، ومساعديهما الرئيسيين. كما عقدت بعثة مجلس الأمن اجتماعا مع رئيس الوزراء، أنطوان غيزينغا، الذي كان برفقته وزير الدولة في الداخلية ووزراء الدفاع، والخارجية، والعدل والمسائل الجنسانية. والتقينا أيضا برئيسي هيئتي البرلمان – الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ – بحضور ممثلي جميع المجموعات السياسية بما في ذلك المعارضة. كما حظيت بعثة مجلس الأمن باستقبال من الرئيس جوزيف كابيلا.

وفي غوما، أجرت بعثة مجلس الأمن محادثات مع محافظ شمال كيفو، قبل أن تعقد غداء عمل مع الأب مالو مالو، المكلف بالتحضير للانتخابات المحلية والمنسق الوطني لبرنامج AMANI المعني بالتهدئة وتثبيت الاستقرار والتعمير، وأعضاء اللجنة التقنية المختلطة للسلام والأمن، التي تشكل الهيئة الرئيسية لرصد عملية غوما. وبعد ذلك، زار بعض أعضاء بعثة مجلس الأمن مخيم الأشخاص المشردين داخليا المسمى موغونغا الثاني، بينما عقدت مجموعة أخرى في مبان تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اجتماعا مع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات النسائية.

لقد كان الهدف العام للبعثة هو تأكيد التزام مجلس الأمن بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أوفدت البعثة بعد أشهر من انطلاق عمليتي نيروبي وغوما، اللتين حظيتا بدعم المجلس، بما في ذلك من خلال اعتماد القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨). وقمنا بزيارة شمال كيفو بعد الهجوم الدموي الذي شنته القوات الديمقراطية

لتحرير رواندا في ٤ حزيران/يونيه على سكان مخيم من مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. وبالتالي،شكلت الحالة في شرق البلد الموضوع الرئيسي لكل ما عقدناه من اجتماعات.

وقد رحبنا بالديناميكية البناءة التي هيأها بلاغ نيروبي المشترك المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الذي يفتح المجال أمام تعاون نشط بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، فضلاً عن المؤتمر الذي انعقد في غوما في كانون الثاني/يناير الماضي. وقد ذكّرنا بأن مجلس الأمن، في القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨)، طالب المجموعات المسلحة العاملة في الشرق، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بأن تلقي أسلحتها فوراً وأن تشارك في عمليتي نزع السلاح والترحيل الطوعي. وقد شجعنا جهود الحكومة في ذلك الصدد. ولاحظت البعثة بارتياح كبير التقارب بين نهج كل الأطراف السياسية الكونغولية ونهج مجلس الأمن والتزامها بعمليتي غوما ونيروبي. وشجعنا ما لاحظناه من عزم السلطات الكونغولية على مواصلة تحسين علاقاتها مع رواندا ومع أوغندا. وثمة تعاون وثيق بين الحكومتين الكونغولية والأوغندية لإعادة السلام والأمن في المنطقة الحدودية حيث يهاجم جيش الرب للمقاومة السكان المدنيين.

ولاحظنا في مخيم موغونغا ٢ وخلال المناقشات مع المجتمع المدني أن هذه الديناميكية لم تنل الوقت الكافي لتؤتي ثمارها كاملة، للأسف. فالعنف ما زال مستمراً، وخاصة العنف الجنسي ضد النساء. وفي كثير من الأحيان، ما زال الإفلات من العقاب هو سيد الموقف. ومن هذا المنطلق، لاحظنا أن الميليشيات، للأسف، ما زالت هي الملاذ الفعلي الذي يفضله السكان، ففي غياب الدولة، فإنهم يتجهون إلى المجموعات المسلحة التي، بدورها، تبقي على الانقسامات العرقية والتمييز العرقي. وبغية تعزيز عمل البعثة، وفقاً للممثل الخاص، لا بد من توفير مزيد من الموارد لمواجهة المجموعات المسلحة، ولا سيما الموارد اللازمة للحصول على المعلومات والقيام بعمليات كوماندو. ومن المهم أيضاً – وسوف أعود إلى هذه المنطقة مرة أخرى – أن يكون للدولة الكونغولية حضور أقرب إلى الشعب.

أما فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فقد أبلغتنا سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها تدرك تماماً خطورة الأوضاع السائدة. وأكد الرئيس كابيلا للمجلس تصميمه على مكافحة الإفلات من العقاب؛ وأشار إلى التعاون المثالي القائم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والمحكمة الجنائية الدولية. وقد رحب المجلس بتأكيده بشأن تلك النقطة. وأعربت الحكومة والسلطات المحلية والسكان عن تقديرهم للدور الذي تقوم به البعثة ويريدون لها أن تكون قادرة على الرد بمزيد من السرعة في حالة وقوع اعتداءات، كما أشرت آنفاً.

وهذا هو أحد الأسباب وراء تمسكنا بتعزيز المؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد، ودور المعارضة، وتحقيق اللامركزية وتنظيم انتخابات محلية. ولاحظت بعثة مجلس الأمن بارتياح الإصلاحات المرسومة والجارية فيما يتعلق بوضع المعارضة وتمويل الأحزاب السياسية، والإصلاح المتعمق لقطاعات العدالة والأمن واللامركزية. وأكدت السلطات الكونغولية أن الانتخابات المحلية ستعقد في عام ٢٠٠٩. وإلى جانب اعتماد تشريعات ديمقراطية، أكدنا على ضرورة العمل على تنفيذها. وأعتقد أنه من المفيد أن نذكر بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد شهدت في السنوات الأربع الأخيرة أول فترة من الديمقراطية الحقيقية خلال ٥٠ عاماً.

لاحظنا كذلك الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به البرلمان في تنفيذ الإصلاحات التي أشرت إليها للتو. ولاحظنا أن المعارضة تقوم بدورها الكامل في مناخ سياسي يبدو لنا

هادئاً. وشددت البعثة على أهمية الانتخابات المحلية استكمالاً للحلقة الانتخابية التي بدأت في عام ٢٠٠٦، نظراً لأهميتها حتى تقوى المؤسسات الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشددت البعثة كذلك على أهمية أن يلمس الشعب الكونغولي مكاسب السلام، وأن تنفذ الإصلاحات الضرورية في مجالي الحكم الرشيد وإدارة الموارد الطبيعية للبلاد.

وأود أن أكرر شكر المجلس للممثل الخاص للأمين العام، السيد ألان دوس، ونائبه السيد روس ماونتين، ولكل العاملين في البعثة، الذين يعملون بشكل وثيق مع الشعب في ظروف بالغة الصعوبة.

وتبقى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أكبر عملية حفظ سلام في العالم من حيث عدد الأفراد العاملين فيها. وستظل تؤدي دوراً لا غنى عنه لحماية السكان المدنيين في الشرق ما دامت قوات الأمن الوطنية غير قادرة على الاضطلاع بهذا الدور بشكل كامل. وفي نفس الوقت، فإن البعثة لا تنوي البقاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أجل غير مسمى. وسلطات ذلك البلد تدرك ذلك. وعليه، لا بد من إنجاح عمليتي نيروبي وغوما، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإنجاز إصلاح قطاع الأمن. ونرى أنه من خلال التقدم الذي سيحرز في هذه المجالات، يمكن خفض مستويات قوام البعثة تدريجياً.

وأود أن أشير في الختام إلى أن ما شجعنا هو تصميم السلطات على إتاحة المجال أمام الشعب الكونغولي لكي يتولى زمام أموره بنفسه. والقوى السياسية الكونغولية مدركة تماماً لتطلعات الشعب في هذا الصدد. وفي تلك الظروف، نرى أنه من الضروري أن يواصل مجلس الأمن تقديم كامل دعمه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير كافاندو، الذي ترأس بعثة مجلس الأمن إلى كوت ديفوار.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إسهامهم القيم في إنجاح البعثة إلى كوت ديفوار التي كان لي شرف ترؤسها يوم الاثنين ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

إن هدف البعثة – التي وافقنا معاً على ولايتها – هو تحديد مدى التقدم الذي حققته الأطراف السياسية الإيفوارية في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي، بغية إجراء انتخابات رئاسية ذات مصداقية وحرة وشفافة. وبالتالي، كان على البعثة أن تلتقي بالأطراف السياسية الإيفوارية الرئيسية، والسلطات العسكرية والإدارية، وميسّري العملية السياسية، وممثلي منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمشغّلين التقنيين المعنيين بالعملية الانتخابية.

وقد التقينا أيضا مع مسؤولي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد تشوي؛ ووفد ممثلي المجتمع المدني؛ ورئيس تجمع الجمهوريين، السيد ألاسان وتارا؛ ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، السيد بغر مامبي؛ ورئيسي الأركان المشتركة لقوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات الجديدة، الجنرالين فيليب مانغو وسوميلا باكايوكو؛ وقائد عملية ليكورن، الجنرال برونو كليمنت – بوللي؛ وممثلي المعهد الوطني للإحصاءات والشركة التقنية ساغيم؛ ووفد القوات الجديدة بقيادة الجنرال سوميلا باكايوكو؛ والممثل الخاص للميسر، السيد بورايما باديني؛ ورئيس الجمهورية، السيد لوران غباغبو.

اللقاء مع رئيس الجمهورية، السيد لوران غباغبو، تركز على النقاط الرئيسية ذات الاهتمام في عملية السلام.

واستهل الرئيس غباغبو ذلك اللقاء بتهنئة مجلس الأمن وشكره على اهتمامه بعملية السلام في كوت ديفوار، وأكد التزامه بإجراء الانتخابات الرئاسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، رغم الصعوبات الناجمة عن نقص الموارد المالية. ووجه الشكر إلى المجتمع الدولي، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص للميسر، اللذين أبدى ارتياحه البالغ لما قاما به من عمل. وقد شكرهما على جهودهما في دعم المؤسسات الإيفوارية للتحضير للانتخابات. وقد ارتأى ضرورة التشديد على اللجنة الانتخابية المستقلة ومعهد الإحصاءات الوطني وشركة ساغيم لاحترام مهلة الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر.

وقال رئيس الجمهورية أنه أوفى بالتزاماته فيما يتعلق بإصدار المراسيم الخاصة بالعملية الانتخابية، وسداد القسط الأول لشركة ساغيم بنهاية أيار/مايو ٢٠٠٨، كيما يمكنها أن تبدأ عملياتها. وذكر أن الأمر يرتهن بالمشغل التقني في تسريع الاستعدادات للانتخابات. وفيما يتعلق بالتضحيات المالية التي قدمتها بالفعل حكومة كوت ديفوار، أعرب عن رغبته في أن يقدم المجتمع الدولي أيضا مساهمة.

وطلب الرئيس غباغبو من المجتمع الدولي إبداء التفاهم فيما يتعلق بمختلف اللجان والمشغلين المشاركين في العملية الانتخابية. وقد اعتمد ذلك الخيار بغية بعث مزيد من الثقة لدى جميع الأحزاب في كوت ديفوار بالانضمام إلى العملية السلمية. ووفقا للرئيس، تم اتخاذ ذلك النهج التوافقي نظرا لأنه وحكومته يوليان قدرا كبيرا من الأهمية للشفافية في عملية تسجيل الناخبين، وهو أمر هام للغاية إذا أريد إجراء الانتخابات بصورة سليمة.

كما ناقشت البعثة مع الرئيس غباغبو المسألة المتعلقة بالمسؤولية التي تتحملها وسائط الإعلام العامة والخاصة في المحافظة على مناخ سياسي بناء في كوت ديفوار قبل الانتخابات وبعدها. وذكر الرئيس غباغبو أنه يعتزم أن يحث وسائط الإعلام العامة، وخاصة الإذاعة والتلفزيون، على الاضطلاع بدور أكبر في عملية السلام. ورحبت البعثة بتلك النية، التي تتسق مع ما طلبته المعارضة والمجتمع المدني، وبعبارات أخرى، توفير إمكانية أكثر عدلا للوصول إلى وسائط الإعلام العامة.

وأكد الرئيس غباغبو مجددا على قبوله للمعايير الخمسة لمنح الرخص التي اقترحها الممثل الخاص للأمين العام، السيد شوي، وشجعه على الاضطلاع بدور فعال بين مختلف أصحاب المصلحة بغية كفالة إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني وعلى أساس المعايير المقبولة لجميع الأحزاب. وتلك المعايير الخمسة هي صون السلام خلال جميع مراحل العملية؛ وإشراك جميع أصحاب المصلحة؛ وتوفير إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام التابعة للدولة؛ والاحترام الصارم لجميع المراحل المفضية إلى إصدار القوائم الانتخابية؛ وقبول نتائج الانتخابات. وشدد معظم محاورينا على أنه ينبغي للحكومة أن تقدم ضمانات رسمية من أجل كفالة التمسك بالمعايير الخمسة وبالمسائل المتعلقة بمنح الرخص.

وعلى أساس الاجتماعات الأخرى وملاحظاتنا الخاصة، توصلنا إلى الاستنتاجات التالية. بشكل عام، شعرت البعثة بالسرور إذ شهدت أن الحالة السياسية قد تحسنت. وقبلت الأحزاب الإيفوارية باتفاق واغادوغو للسلام، وتم التعجيل بالتحضيرات لإجراء الانتخابات. ومن المؤكد أنه تم إحراز تقدم كبير خلال الأشهر الأخيرة بغية احترام الإطار الزمني المحدد في اتفاق واغادوغو للسلام، بدءا بالتوافق على تاريخ لإجراء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، وهو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأيضا، وقع الرئيس غباغبو على عدة مراسيم تتصل بالعملية الانتخابية، بما في ذلك مراسيم باختتام جلسات المحاكم المتنقلة في ١٥ أيار/مايو، والإطلاق الرسمي، في منتصف أيار/مايو،

للجهود الرامية إلى إعادة تشكيل قوائم تسجيل الناخبين التي فقدت أو دمرت. وينبغي أن يبدأ تسجيل الناخبين في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وستكون القائمة المؤقتة متوفرة بحلول ٣١ آب/أغسطس، قبل النشر الرسمي للسجل النهائي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وأكدت بعثة مجلس الأمن مجددا على شعورها بالارتياح حيال اعتماد الأحزاب السياسية في نيسان/أبريل الماضي مدونة لقواعد لحسن السلوك وناشدت البعثة الأحزاب الوفاء بالتزاماتها وكفالة إجراء انتخابات حرة ومفتوحة وعادلة وشفافة.

وفيما يتعلق بشمول العملية الانتخابية، اقترح ممثلو المجتمع المدني تنظيم يوم وطني للتوافق بغية النظر في المسائل المتعلقة بالعملية الانتخابية، والتي تشمل بشكل خاص على مشاركة المجتمع المدني في عملية مراقبة الانتخابات، والنظر في بعض الأسباب الأساسية المتعلقة بالأزمة في كوت ديفوار التي لم يعالجها اتفاق واغادوغو للسلام ولكنها قضايا هامة للغاية للاستقرار الطويل الأجل للبلد في المستقبل، وهي تحديدا ملكية الأراضي والمصالحة الوطنية.

واقترح رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة مدونة لقواعد السلوك للمجتمع المدني خلال الفترة الانتخابية وطمأن البعثة على اعتزامه إطلاق حوار مع المجتمع المدني في الأسابيع المقبلة.

إن التقدم المحرز بشأن الحالة الأمنية تقدم محدود إلى حد كبير. ونوه مجلس الأمن بصورة خاصة بتجميع قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار وبإطلاق تلك العملية في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة. وأشار محاورنا إلى إحراز المزيد من التقدم منذ إيفاد آخر بعثة لمجلس الأمن إلى كوت ديفوار في عام ٢٠٠٧، بما في ذلك إزالة منطقة الثقة، والإزالة المطردة لمراكز المراقبة المقامة على طول الخط الأخضر وإعادة إنشاء إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد. كما أشاروا إلى أن جميع الأحزاب قادرة الآن على التنقل بحرية في جميع أنحاء البلد، وعلى الاضطلاع بحملاتها الانتخابية وعلى زيادة الوعي العام فيما يتعلق بعملية السلام.

وطلبت اللجنة الانتخابية، بدعم من المعارضة والقوى الجديدة والمجتمع المدني، توفير المزيد من الأمن لموظفيها وللمرشحين وتوفير حرية أكبر لتنقل الناخبين خلال عملية تسجيل الناخبين والحملات الانتخابية والانتخابات نفسها.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، أحاطت البعثة علما بالتقدم السياسي والتقني المحرز في التحضيرات لإجراء الانتخابات في ظل قيادة اللجنة الانتخابية المستقلة، وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل الخاص للميسر.

ولاحظت البعثة أن الحكومة اعتمدت عدة مراسيم هامة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. ومع ذلك، ما زالت المراسيم التي تحدد أساليب التحقق من هوية الناخبين وتسجيلهم وكذلك الأدوار التي ستضطلع بها شركة ساغيم والمركز الوطني للإحصاءات لم تصبح سارية المفعول. ولكن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة أوضح أنه تم التوصل بالفعل إلى اتفاق بين المشغلين الاثنين بشأن تلك المسائل وأن عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم ستبدأ، كما قلت سابقا، بحلول ١ تموز/يوليه.

وفيما يتعلق بالتحضيرات اللوجستية، أوضحت اللجنة الانتخابية المستقلة أن ٨٠ في المائة من مكاتبها الفرعية المحلية التي تبلغ ٤١٥ مكتبا قد شكلت بالفعل في جميع أنحاء البلد. وبالرغم من ذلك أحاطت البعثة علما بدواعي القلق التي أعربت عنها اللجنة الانتخابية المستقلة والمعارضة والقوى الجديدة والمجتمع المدني فيما يتعلق بعجز تمويل الانتخابات، الذي يبلغ ١٥ مليون دولار، وهو مبلغ ما زال غير متوفر.

وأيضا فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، شددت القوى الجديدة والمجتمع المدني والمعارضة على الدور الهام للغاية الذي تضطلع به القوات المحايدة في توفير الأمن للعملية الانتخابية، نظرا لضعف التقدم المحرز في تفكيك الميليشيات ونزع سلاح المقاتلين السابقين. وفي ذلك الصدد، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقائد عملية ليكورن بعثة مجلس الأمن بأن رؤساء قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، والقوى الجديدة، ومركز القيادة المتكامل والقوات المحايدة في سبيلهم إلى أن يعدوا خطة أمنية للعملية الانتخابية، بالتعاون مع قوات الدفاع والأمن التابعة لبعض البلدان المجاورة.

إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم تحرز تقدما كبيرا، وخاصة فيما يتعلق بالقوى الجديدة. وأيضا، ناشد الحزب السياسي لتجمع الجمهوريين والمجتمع المدني مجلس الأمن إبقاء نظامه للجزاءات والحظر المفروض على توريد الأسلحة ريثما تصبح عملية السلام لا رجعة فيها وتستكمل الأنشطة الرئيسية، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتفكيك الميليشيات، وإعادة توحيد الجيش. وجميع المحاورين طلبوا من مجلس الأمن أن يبقي قوات بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية ليكورن في مستوياتهما الحالية ريثما يتم إجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، أكد اللواءان مانغو وباكايوكو على أن تجميع المقاتلين السابقين وتجميع الأسلحة قد استمرا، وذلك رغم القيود التي تواجهها القوات الجديدة. ولقد قام الممثل الخاص للميسر، السيد باديني، بإبلاغ البعثة بأنه يأمل في أن يتم الانتهاء من عمليات التجميع في موعدها خلال الأشهر الخمسة المقبلة.

ووصف اللواءان أيضا التقدم الذي أحرزه مركز القيادة الموحدة فيما يتعلق بالإشراف على الأنشطة الأساسية مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتفكيك الميليشيات وإعادة توحيد الجيش. وأكدا للبعثة قدرة قوات كوت ديفوار على ضمان الأمن للانتخابات بدعم قوي من القوات المحايدة.

ولاحظت البعثة التقدم المحرز في كوت ديفوار فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، وذلك رغم استمرار التوجه نحو الاعتداء الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وذلك وفقا لممثلي المجتمع المدني. وبالنسبة إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، أشار جميع المحاورين إلى الخطر الذي تشكله على عملية السلام أزمة الغذاء في العالم والأزمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وشددوا على أن الحالة الإنسانية محفوفة بالمخاطر في وسط وشمال وغرب كوت ديفوار وطلبوا من بعثة مجلس الأمن حث الجهات المانحة على فعل المزيد لمساعدة كوت ديفوار ماليا.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في العملية الانتخابية، وكما أشرت، فإن بعثة مجلس الأمن أعادت التأكيد بلا تحفظ على دعمها الكامل للممثل الخاص للأمين العام في دوره المتمثل في التصديق على العملية الانتخابية.

وعقب هذه المناقشات المختلفة أعاد مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل للعملية السياسية في إطار اتفاق واغادوغو السياسي وشجع جميع الأطراف في كوت ديفوار على احترام الجدول الزمني المحدد لإجراء انتخابات موثوق بها وحرة وشفافة.

وبعد القيام بهذه البعثة إلى كوت ديفوار، التي يمكن أن نعتبرها بعثة مثمرة، وبالنيابة عن أعضائها، أحيي مختلف الأطراف السياسية الفاعلة المشاركة في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي لتعاونها على جميع المستويات ولتفهمها. وأود بصفة خاصة أن أشكر السيد تشوي يونغ - جين، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد بوريما باديني، الممثل الخاص للميسر، على العمل الهائل والصعب جدا الذي قاما به لإيجاد مخرج

من هذه الأزمة عن طريق إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية في كوت ديفوار.

وأود أيضا أن أشكر جميع موظفي الأمانة العامة الذين رافقونا على الدعم اللوجستي والمساعدة اليومية التي قدموها لبعثتنا.

وأخيرا، أود أن أتوجه بالشكر لحكومة رواندا، وذلك من خلال ممثلها الخاص، الحاضر هنا، على توفير السفر الآمن لنا من كيغالي إلى غوما، والذي بدونه ما كنا بالتأكيد سنتمكن من إنجاز مهمتنا في كوت ديفوار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود باسم المجلس أن أعرب عن التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة، التي قادها باقتدار كبير السفراء كومالو وسويرز وريبير وكافاندو، على الطريقة التي أدوا بها مسؤولياتهم الهامة نيابة عن المجلس.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للرجال والنساء القادمين من جميع أنحاء العالم، الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا ولجميع من سهلوا مهمة هذه البعثة.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.